النواب يتمسكون بالتعهدات و«التنفيذية» ترفض الضغوطات

هوة خلافات السلطتين تتسع .. والحكومة تدرس جميع الخيارات

شعيب المويزري

صالح عاشور

شعيب المويزري للحكومة: لا سحب لتقرير شراء القروض إلا بهذه الطلبات

عاشور : على السلطة التنفيذية حضور جلسة غد من دون شروط كمؤشر للتعاون مع المجلس

الحجرف : لن أقبل إلا بصعود وزير المالية إلى المنصة وتفنيد محاور الاستجواب وكشف الحقائق للشعب

محمد هايف: نعيش في دولة نظام ومجلس ومؤسسات وليس نظاماً عسكرياً

اتسعت هوة الخلافات مجددا بين النواب والحكومة لتتصدر المشهد السياسي في البلاد، ففي الوقت الذي ترفض فيه الحكومة تقديم أي تعهدات للنواب فيما يتعلق بالقوانين الشعبية، يصر النواب أيضا على التمسك بمطالبهم التي يرونها مستحقة.

في هذا الإطار أكدت مصادر مطلعة لـ" الصباح" أن الحكومة ستدرس اليوم كل الاحتمالات بما فيها الاستقالة ، مشيرة في الوقت ذاته أن الجانب الحكومي مصر على دراسة المطالبات المالية دراسة مستفيضة قبل إقرارها.

فمن جانبه جدد النائب شعيب المويزري شروطه للحكومة لسحب تقرير اللجنة المالية الخاص بشراء القروض.

وقال المويزري: «تقدم الحكومة رسميا بدائل عادلة "يقبلها ويرضى بها الشعب الكويتي" لزيادة الرواتب ومعاشات المتقاعدين والمساعدات الاجتماعية للكويتيات المطلقات والأرامل وتلغون فوائد الاستبدال الفاحشة نسحب تقرير شراء القروض، غير ذلك " لا يمكن سحب التقرير "».

من ناحيته طالب النائب صالح عاشور الحكومة بضرورة حضور الجلسة المقرر عقدها بعد غد الثلاثاء كمؤشر للتعاون بين الحكومة والمجلس من دون وضع أي شروط على مجلس الأمة.

وقال عاشور في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن غالبية الشعب الكويتي يعقدون آمالا كبيرة على سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد النواف وحكومته، وإن لدى سموه دعما لا محدود من الشعب ومن مجلس الأمة، ويفترض أن يلمس التطوير والتنمية والإنجاز في عهده.

واعتبر أن عدم تعهد سمو رئيس مجلس الوزراء بزيادة الرواتب ومعاشات المتقاعدين والمساعدات الاجتماعية وإلغاء الفوائد غير القانونية لا يعني سحب هذه المواضيع من جدول أعمال المجلس.

وأكد أن هذه القوانين ستتم مناقشتها وهناك مجال للتعاون وإقرار بعض هذه القوانين التي تصب في المصلحة العامة وتنسجم مع التوجه الحكومي الوارد في برنامج عمل الحكومة.

ورأى أن عدم التزام الوزراء بالصعود إلى منصة الاستجوابات المقدمة لهم مخالف لأبسط القواعد الدستورية، مبينا أن الوزير الواثق من عمله يصعد إلى المنصة ويفند محاور الاستجواب ومن لا يملك القدرة على المواجهة وتفنيد المحاور فعليه الاستقالة.

وقال إن "الالتزام بالدستور والنهج الديمقراطي والتعاون يلزمنا أن نذهب في هذا الاتجاه، وبخلاف ذلك ستفقد الحكومة الشعبية والدعم اللامحدود من المجلس على أساس وجود توجه جديد وبرنامج عمل جديد يصب في صالح البلد والمستقبل ولصالح المواطنين".

من ناحية أخرى أشار عاشور إلى أن الشعب لم يلمس إلى الآن الخطوات الإيجابية للحكومة بل إن هناك مؤشرات لا تصب في صالح سمو رئيس مجلس الوزراء ولا الحكومة ولا البلد في المرحلة المقبلة.

وبين عاشور أن أول هذه المؤشرات هو قرارات النقل والندب التي يقوم بها عدد كبير من الوزراء سواء في مكاتبهم أو في الهيئات والجهات التي تتبع وزاراتهم، رغم أن التنقلات بين الجهات الحكومية تم وقفها بقرار من مجلس الوزراء استنادا إلى قرارات ديوان الخدمة المدنية.

وأكد أن هذه التنقلات تتم على حساب الكفاءات وأصحاب الخبرة، مطالبا سمو رئيس مجلس الوزراء بإلغاء هذه القرارات لأنها تنفيعية وانتخابية ولا تصب في المصلحة العامة ولا في مصلحة نجاح العمل الإداري .

وأعلن عاشور عن تقديمه أسئلة برلمانية إلى جميع الوزراء بهذا الشأن عن أعداد من تم نقلهم أو ندبهم سواء إلى مكاتبهم أو إلى الجهات التابعة، مضيفا "وإذا وجدت تجاوزات واضحة فقد أعذر من أنذر وسوف نقوم بالمساءلة السياسية في هذا الجانب".

وأوضح أن ثاني المؤشرات السلبية هو الترشيحات لتولي المناصب القيادية من وكلاء ووكلاء مساعدين ومديرين عامين، مبينا أن هناك شروطا واضحة في المرسوم رقم 111 لسنة 2015 تنص على أن الترشيح لهذه المناصب يجب أن يمر بمراحل من بينها اجتياز الاختبارات والمقابلات والتقدير والخبرة.

وأوضح أن وزراء المالية والبلدية والعدل رشحوا أسماء لتولي المناصب القيادية بالمخالفة للمرسوم المذكور، مبينا أن الترشيح تم من دون اختبارات ولا مقابلات ولا خبرة على حساب أبناء الوزارات والكفاءات والمتميزين.

ولفت إلى أن ثالث المؤشرات السلبية هو الإعلان غير المباشر من خلال مصدر وزاري عن عدم حضور الحكومة جلسات مجلس الأمة، معتبرا أنها مخالفة صريحة وواضحة للدستور والقانون واللائحة، كما أنها مخالفة لخطاب سمو ولي العهد وتصريحات سمو رئيس مجلس الوزراء عن الاحترام والالتزام بالدستور والقانون واللائحة.

بدوره أكد النائب مبارك الحجرف رفضه تأجيل أو سحب الاستجواب المقدم منه إلى وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبد الوهاب الرشيد، مبينا أنه لن يقبل بخلط الأوراق وسيواصل دوره بشفافية.

وقال الحجرف في تصريح بالمركز لإعلامي لمجلس الأمة إنه لن يقبل إلا بصعود الوزير إلى المنصة وتفنيد محاور الاستجواب وكشف الحقائق للشعب الكويتي عما تم ارتكابه من جرائم بحق المال العام والاستثمارات وحقوق المشتركين في التأمينات الاجتماعية من المتقاعدين.

وأكد الحجرف أن الحكومة لا تملي عليه إطلاقا سحب الاستجواب لحضور الجلسة وهو أمر مرفوض، مبينا أن المسائل إذا لم تحل بشكل ودي فإن منصة الاستجواب لوزير المالية وغيره.

وقال "لا سحب ولا تأجيل للاستجواب الذي استنفد مدته الدستورية ولسنا ممن يشترط عليهم سحب الاستجوابات بل يشترطون على غيرنا، نحن مؤتمنون وأقسمنا بالذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله".

وبين الحجرف أنه متفهم موقف وزير المالية ومحاولاته خلط الأوراق من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والصحف، مبينا أنه لن يقبل بخلط الأوراق وسيواصل دوره بشفافية.

وتمنى من وزير المالية صعوده إلى منصة الاستجواب حتى يعلم الشعب الكويتي ممارسات الوزير السيئة وعجزه عن القيام بمهامه الوزارية لحماية المال العام والاستثمارات الكويتية في الخارج والداخل.

من ناحية أخرى أعرب الحجرف عن شكره لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد على المكرمة السامية بالعفو عن مجموعة من المواطنين، مشددا على ضرورة استكمال ملف العفو والمصالحة الوطنية والنأي بما يصدر عن المقام السامي عن أي متاجرة سياسية.

وقال الحجرف "أتقدم بالشكر الجزيل لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد على عفوه الكريم عن مجموعة من أبناء وطنه وتوجيهه مجلس الوزراء باستكمال ملف العفو واستكمال ملف المصالحة الوطنية الذي تم العبث به في الفترة الماضية".

وبين أن ملف العفو ليس ملفا جديدا مبينا أنه كان أحد مقدمي اقتراح بقانون بشأن العفو الشامل منذ مجلس 2016 وأعاد تقديمه في مجلس 2020 وكذلك تقدم به مع 31 نائبا في المجلس الحالي.

وأضاف "ولكن بعد سماعنا للخطاب الأميري والنطق السامي الذي ألقاه سمو ولي العهد وبعد جلوسي مع رئيس الوزراء أبلغني بأن هناك رغبة حقيقية من القيادة السياسية في طي هذا الملف وملف المصالحة الوطنية، ولذلك آثرنا التعاون وسكتنا في الفترة الماضية حتى يطوى هذا الملف بشكل عام".

وأكد الحجرف أن هذا الملف لم يطو بالكامل بعد ومازال منتقصا مطالبا بأن يطوى الملف بشكل عام حتى تذهب الحقبة التي حصلت فيها هذه المشاكل بالكامل، قائلا "طالما أننا نتحدث عن عهد جديد فيجب أن يذهب ما مضى بكل ما فيه".

وبين الحجرف أن هناك أسرا كويتية تطمح إلى العفو عن أبنائها سواء من هم خارج الكويت من أمثال الشاب عبدالرحمن طالب العجمي أو من هم في السجون ومنهم المسجونون في تشاورية قبيلة شمر، مشددا على أن هذه الملفات يجب أن تطوى ولا تترك للأهواء السياسية.

وسجل اعتراضه على آلية تعامل لجنة العفو ورئيسها مع هذا الملف، وقال" أسجل تحفظي على تعامل لجنة العفو ورئيسها خصوصا أنها رغبة سامية وأن مرسوم العفو صدر في شهر نوفمبر الماضي"، منوها بأن المكرمة الأميرية السامية يجب ألا تقبل التجزئة أو المساومة.

وشدد الحجرف على ضرورة النأي بالمقام السامي وما يصدر عنه عن أي متاجرة سياسية، مشيرا إلى أن الجميع يعلم ما حصل في هذا الملف في الآونة الأخيرة، ولكن نريد أن يطوى الملف جملة وتفصيلا.

من جانب آخر، اعتبر الحجرف أن عدم حضور الحكومة الجلسة الماضية التي كان من المفترض أن تناقش قانون القروض والقضايا الشعبية وتمثيل الحكومة بوزيرين وانسحابهما من الجلسة أمر غير مقبول.

وأوضح أن عدم حضور الجلسات سابقة خطيرة في تاريخ سمو رئيس مجلس الوزراء السياسي، مبينا أن ترتيب البيت الوزاري واختيار الفريق الحكومة هو ما يجلب الاستقرار السياسي للحكومة والتعاون المنشود مع المجلس.

وقال مخاطبا سمو رئيس مجلس الوزراء" أنت أمام استحقاق دستوري وجدول أعمال فإما أن تحضر الجلسات وتتحمل مسؤولياتك الدستورية والسياسية أو تقدم استقالتك إذا لم تكن قادرا وهناك من هم قادرون على إدارة البلد".

ورأى أن الحكومة كان المفترض عليها أن تحضر الجلسة وتبين وجهة نظرها للنواب وترد التحية للمجلس الذي تعاون معها، مؤكدا رفضه تعامل الحكومة بهذه السلبية والضعف وعدم الرشد السياسي وحرق جميع المراحل الدستورية التي نص عليها الدستور واللائحة وتملكها الحكومة.

ولفت الحجرف إلى رفضه أن يتم التعامل بأسلوب (أطفال سياسة) مبينا أن سياسة الهروب لا ينتهجها السياسي الناضج ولا يقبلها أي مواطن كويتي.

وقال الحجرف "أذكر سمو رئيس مجلس الوزراء بالكلمة التي ألقاها في الخطاب الأميري وحرص فيها على إعادة وترميم العلاقة التي انتهكت بين المجلس والحكومة في المرحلة الماضية".

وقال الحجرف "هل عدم حضوركم الجلسة الماضية نوع من التعاون؟ وهل ما يقوم به الوزيران براك الشيتان وعبد الوهاب الرشيد منسجم مع التعاون"

وأضاف إن مشكلة رئيس الوزراء ليست مع مجلس الأمة بل مع حكومته ووزرائه وكيفية اختياره وزراءه، مؤكدا أن الوزراء يجب أن يكونوا منسجمين مع الخطاب الأميري الذي نطق به "ولكن ما نراه يخالف المأمول".

وأضاف "ما نراه هو أن وزيرا يشتكي على وزير ووزيرا يخلق مشكلة ويحاول ترقيعها وحلها، فيجب إعادة النظر في كيفية التوزير وكيفية اختيار الوزراء، فما أراه هو أن هناك موظفين وليس رجال سياسة ورجال دولة رئيسيين يكون لهم دور بارز وفاعل في المرحلة السياسية التي تتطلب منا القيام بدور حقيقي للشعب الكويتي".

وأوضح الحجرف "من أشار عليك بعدم حضور الجلسة لم يشر عليك بخير لكن الأدهى والأمر من يحرضك على عدم حضور الجلسة المقبلة وهي جلسة الاستجوابات والاستحقاقات الشعبية إلى حين صدور حكم المحكمة الدستورية فهو يقودك إلى مرحلة الإعدام السياسي".

وأكد أن عدم حضور الجلسات المقبلة هو مفترق طرق بين المجلس والحكومة، مبينا أن " الهروب هو وسيلة كل ضعيف والرجل القوي لا يهرب بل يواجه مصيره بحلوه ومره ويقول هذا أقدر عليه وهذا لا أقدر".

وشدد الحجرف على ضرورة إعادة النظر في مستشاري رئيس الوزراء وأن يكون هناك رجال دولة لأن البلد يدار برئيس الوزراء والفريق الذي حوله، معتبرا أن سمو رئيس مجلس الوزراء لم يوفق بالفريق الذي حوله.

وقال "وإن حكت وصكت الأمور على مجلس الأمة فموقفنا ثابت كما كان ولن يتزحزح ولن نخذل الشعب الكويتي الذي وثق بنا".

وختم قائلا "من يلتزم بالدستور واللائحة سنكون عونا له ومن لا يلتزم بالدستور واللائحة التي هي الحد الفاصل بيننا وبينهم فليس له إلا المحاسبة وهي الطريق الذي رسمه لنا الدستور لنلتزم به".

من جهته قال النائب محمد هايف ان الموضوعات المعروضة على جدول الأعمال يمكن تعديلها من خلال التشاور واللقاءات المشتركة بين السلطتين، معتبرا ان الانغلاق الحكومي والعمل المنفرد ليسا عملا سياسيا سليما.

وطالب هايف في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة الحكومة "بنضج أكثر في التعامل مع النواب"، مضيفا "رغم سوء الكثير من الحكومات السابقة إلا أنها كانت أكثر تفاعلا مع النواب وهذا ما لم نلمسه في الحكومة الحالية".

وبين أنه " فيما يخص قانون الغرفة والذي تسبب في الأزمة، فهناك رؤى نيابية ببقائها وتعديل قانونها باعتبارها كيانا متعارفا عليه عالميا، من خلال تعديل طريقة انتخابها وقراراتها ومعالجة احتكارها لبعض الأمور"، مضيفا إن "هناك أكثر من مقترح بقانون مقدم بشأن الغرفة وليس المقترح الذي يتعلق بإلغائها فقط".

واعتبر أن " التوجه إلى هدم بعض المؤسسات التي ترعاها توجهات معينة خطأ جسيم، بينما المطلوب معالجة الأمر والتقدم باقتراحات تعدل الخلل من دون هدمها".

وقال هايف بشأن موضوع القروض فهو ليس محصورا بقانون واحد فهناك أكثر من قانون معروض على المجلس، موضحا أن العنصر المفقود في معالجة هذه القوانين واستقرار رأي النواب فيها عدم التواصل الحكومي من خلال الزيارات والاجتماعات والالتقاء بالكتل النيابية والنواب والتشاور،باعتباره العمل السياسي الذي نعرف منذ سنوات.

وشدد على أن "الانغلاق والانزواء بزاوية والتخاطب من خلال الإعلام وعدم النقاش والتشاور لا يمت للعمل السياسي بصلة، لاسيما أن الحكومة لا يمكن أن تعمل بمفردها وكذلك المجلس" ، منوها إلى أن هناك 50 نائبا يختلفون في مواقفهم وآرائهم حول القوانين والاستجوابات التي حكمها سيكون بعد المداولة، حتى لو كان هناك بعض النواب لديهم موقف مسبق من بعض الوزراء.

وأكد أن " العمل السياسي له طريقته وأساليبه ووسائله التي لا يمكن اختزالها في أمر معين كأنها أوامر عسكرية"، مضيفا "نحن لا نعيش نظاماً عسكرياً، إنما في دولة لها نظام ومجلس ومؤسسات".

واستغرب هايف تعطيل الحكومة لكل ما هو في الصالح العام من أجل المحافظة على وزير بعينه، وتعطيل قوانين الإسكان والمتقاعدين وتطوير النظام الإداري وغيرها من القوانين المهمة للإصلاح السياسي والشعبي بسبب خلافات في وجهات النظر.

وقال " عمل السلطتين يجب أن يكون مدروسا وفق القانون والدستور ووفق رؤية ثاقبة ومستقبلية لبلد يئن من المشاكل والفساد والذي وصل إلى الشوارع التي يتذمر منها كل من زار الكويت"، مضيفا "رحمة بالشعب يجب الحفاظ على الكويت واجتثاث الفساد الذي استشرى بشكل كبير".

وأكد أنه " لا يمكن الحجر على أي نائب في تقديم أي قانون أو استجواب"، مشيرا إلى أن " الاستجوابات يحكم عليها بعد المناقشة ونحن في دولة نظام وأطر دستورية".

وأوضح هايف أن ما ينشر على لسان مصادر عن الحكومة خطير جدا ومنها عدم حضور الجلسات إلى حين صدور حكم الدستورية وسحب الاستجوابات، مطالبا "الحكومة بنفي أي تصريحات خاطئة لا تمثل العمل المؤسسي والدستوري والقانوني".

وقال " يجب ألا تعطل المؤسسة التشريعية حفاظا على مستقبل البلد الذي اصبح متأخرا في مجالات متعددة، ويجب ألا تسبب الممارسات التشريعية والرقابية للنواب من اقتراحات وأسئلة أي توتر حكومي باعتبارها حقا وعملا نيابيا دستوريا".

من ناحيته حض النائب فيصل الكندري الحكومة على حضور جلسة الثلاثاء المقبل «نظرا لأهميتها للشعب الكويتي ولإقرار القوانين المدرجة على جدول أعمالها مثل زيادة المتقاعدين، وتعديل اللائحة الداخلية، ونقابة غرفة التجارة، وقانون شراء القروض، واسترداد الفوائد المتحصلة من البنوك بشكل غير قانوني».

فيصل الكندري

مبارك الحجرف

محمد هايف